انتشار جرائم المخدرات في العراق واستراتيجية حديثة لمكافحتها (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

م.د. احمد علي احمد التميمي
ahmed.ali@uos.edu.iq
جامعة سومر/ كلية التربية الاساسية

الملخص

يتناول البحث انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمع العراقي ومانتركه من مشاكل على الفرد والمجتمع مع تحديد الهدف الذي يراد تحقيقة من خلال خمسة محاور مهمة **المحور الاول** تطرق الى الجانب النظري للمخدرات وانواعها **والمبحث الثاني** تناول انتشار ظاهرة المخدرات في العراق وطرق تهريبها فيما جاء **المحور الثالث** الاسباب الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب جرائم المخدرات اما **المحور الرابع** عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وعلاقتها في انتشار المخدرات اما **المحور الاخير** تناول رسم استراتيجية مقترحة لمكافحة المخدرات في العراق وبالتالي خرجت الدراسة بجملة من **النتائج والتوصيات** لمعالجة مشكلة المخدرات او الحد منها.

الكلمات المفتاحية: العراق ، جريمة المخدرات ، أسباب الجريمة ، استراتيجيات مقترحة لمكافحة المخدرات.

The spread of drug crimes in Iraq and a modern strategy to combat them

(Study in social geography)

M.D. Ahmed Ali Ahmed Al-Tamimi
Sumer Universit/College of Basic Education

Abstract

The research deals with the spread of the drug phenomenon in Iraqi society and the problems it leaves behind on the individual and society، while specifying the goal that is to be achieved through five important axes. The first axis touched on the theoretical aspect of drugs and their types. The second topic dealt with the spread of the drug phenomenon in Iraq and methods of smuggling them، while the third axis addressed the social and economic reasons. To commit drug crimes. As for the fourth

axis، the factors of the internal environment and the external environment and their relationship to the spread of drugs. The last axis dealt with drawing up a proposed strategy to combat drugs in Iraq. Thus، the study came out with a set of results and recommendations to address or reduce the drug problem.

Keywords: Iraq، drug crime، causes of crime، proposed strategies to combat drugs.

المقدمة: (Introduction)

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة منذ عهود قديمة بأشكالها الأولية ومع بلوغ المجتمع الأنساني المعاصر درجة متقدمة من الحضارة المادية والعلمية ، فقد تطورت معها الجريمة من شكلها البسيط الى أخر أكثر تنظيماً وتعقيداً وأخذت تصف بالدقة والأعداد والترتيب الذي لم يعد محدوداً في نطاق جغرافي محلي بل أصبحت ذات بعد دولي وأقليمي.

بدأت المجتمعات بذلك تشهد جرائم من نوع جديد هي جرائم المخدرات التي تتجاوز العمل الفردي بل وكل الصور التقليدية للجريمة وذلك من خلال تسلحها بالتقنيات وطرق مبتكرة لتهريب المخدرات وترتبط بتحالفات مع منظمات أخرى مستغله الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن العولمة ووسائل الأتصال الحديثة، اما على المستوى المحلي في المجتمع العراقي فأن من المشاكل الكبرى و المعقدة التي تواجه الفرد والمجتمع ، فنتيجة للظروف العصيبة التي مر به العراق واحداث ما قبل عام (٢٠٠٣) والتي مهدت الأجواء لأحداث (٢٠٠٣) وأنهيار الدولة العراقية بكل مؤسساتها مما أدى الى فراغ كبير في كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية ، لذا توسعت مشكلة المخدرات وأثرت بشكل كبير في هذه المجتمعات وأيضاً كان لأحداث عام (٢٠١٤) دور كبير في أنتشار المخدرات بعد تعرض جزء من محافظات العراق من قبل عصابات داعش الارهابية وتوجه الاجهزة الأمنية لمحاربة واستغلال هذه الظروف السيئة من قبل تجار المخدرات ، وبسبب الأمكانيات المحدودة والموارد المخصصة للسيطرة على تجارة ومروجي الموارد المخدرة عبر الحدود ، مما يجعل الإتجار بالمخدرات وبيعها منتشرا من قبل مروجي المخدرات بأدخال المخدرات الى العراق وكذلك ضعف مؤسسات الدولة في بناء ستراتيجية فعالة وحقيقية للقضاء على أفة المخدرات حيث أن ضعف الدولة يؤدي الى زيادة جرائم المخدرات وبذلك يتوجب علينا المساهمة في إنقاذ حياة الكثير من الشباب الذين قد تلتهمهم المخدرات وتزجهم في السجون او قد تؤدي بهم الى الموت.

وأنطلاقاً من هذا المبدأ كان لابد من دراسة المخدرات في العراق والتي زادت بسرعة في السنوات الاخيرة ويرجع سبب تفاقمها وأنتشارها إلى موقع العراق الجغرافي القريب من الدول المصدرة

للمخدرات والمؤثرات العقلية فضلاً عما تحتويه من أرض سهلية ووجود الجبال وصحراء فضلاً عن الأهوار التي ترتبط بثلاث محافظات مع الجمهورية الأسلامية الأيرانية وايضاً تمتلك موارد أراضيها من ثروات اقتصادية طبيعية وبشرية ضخمة ساهمت بشكل كبير في موقع العراق الأستراتيجي.

والعراق يقع في جنوب غرب قارة اسيا بين دائرتي عرض (٣٦.٢٧و ٢٩.٠٦) شمالاً وخطي طول (٣٦.٤٨ ٣٨ ٣٩) شرقًا كما موضح بالخريطة رقم (١) يحده من الشمال (الجمهورية التركية)، (الجمهورية الاسلامية الايرانية)من الشرق ، ومن (الجنوب الخليج العربي والكويت)، ومن الغرب (المملكة الاردنية والجمهورية العربية السورية) ، ومن الجنوب الغربي (المملكة العربية السعودية) ويتكون العراق من (١٨) محافظة موزعة من شمالة الى جنوبة [١].

خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

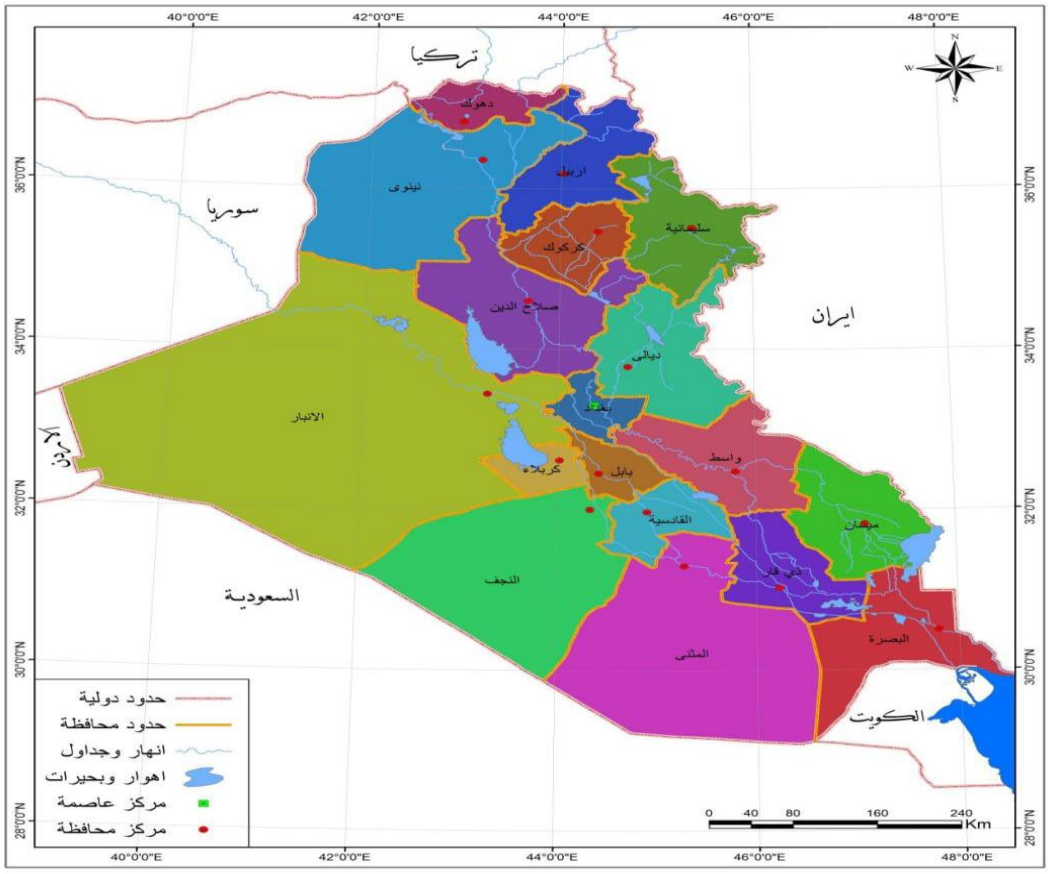

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى جمهورية العراق، وزارة الموارد المالية، المديرية العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية مقياس رسم ١/١٠٠٠٠٠٠، ٢٠١٠.

اما مساحة منطقة الدراسة تقدر (٤٣٨٣١٤) كم^{٢} وتعدادها السكاني (٤٣٣٢٤٠٠) مليون نسمة ، وتبلغ طول الحدود العراقية حوالي (٣٤٦٢) كيلو متر ، كما موضح في الجدول (١) منها (١٣٠٠) كيلو متر مع ايران و(٨١٢) كيلو متر مع السعودية و(٦٠٠) كيلو متر مع سوريا و (٣٧٧) كيلو متر مع تركيا و(١٩٥) كيلو متر مع الكويت (١٧٨) كيلو متر مع المملكة الاردنية[2]. لذا لموقع العراق الجغرافي دور في ارتفاع جرائم المخدرات بزيادة كبيرة،،

وهذه الزيادة أدت إلى تفاقم أزمة انتشار المخدرات وتأثيرها اجتماعيًا على منطقة الدراسة، ويتركز انتشار هذه الظاهرة في المناطق المطلة على شط العرب والحدودية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية والكويت والمناطق الغربية المحاذية مع الجمهورية السورية وايضا الجنوب الغربي المحاذي للمملكة العربية السعودية ، ويرجع سبب انتشارها إلى مجاورة هذه المناطق لخطوط نقل المخدرات القادمة من باكستان وافغانستان فضلا عن تعرض الدول المجاورة الى ازمات اقتصادية أدت الى بيع المخدرات داخل العراق إذ يتم التركيز عليها من قبل التجار لتسهيل عمليات النقل.

جدول (١) الحدود العراقية مع الدول المجاورة (كيلومتر)

الدولة	المساحة
ايران	١٣٠٠
تركيا	٣٧٧
المملكة العربية السعودية	٨١٢
المملكة الاردنية	١٧٨
سوريا	٦٠٠
الكويت	١٩٥
المجموع	٣٤٦٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة النقل، ، بيانات غير منشورة، العراق، ٢٠٢٠.

المبحث الأول

الاطار المنهجي للبحث

أولاً- مشكلة البحث:(Research problem)

معرفة التحليل المكاني للمخدرات في العراق ، وماهو اسباب انتشارها داخل المجتمع .

ثانيًا- أهمية البحث (Research importance)

يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في الحد من جرائم المخدرات في العراق وتعالج انتشارها داخل المجتمع والتي تقف عائق امام جهود التنمية فضلا عما تتركه من امراض نفسيه واجتماعية، والعمل على وضع خطط مستقبلية لمكافحتها.

ثالثًا- أهداف البحث:(Research aims)

يهدف البحث الى كشف التأثيرات السلبية للمخدرات (تعاطي او إتجار او حيازة) في المجتمع العراقي وتوزيعها الجغرافي ومسارات دخولها والتعرف على العوامل الاجتماعية ودورها في زيادة جرائم المخدرات ووضع خطط مستقبلية للحد من ظاهرة المخدرات وفق رؤية جغرافية اجتماعية.

رابعا – منهجية البحث: **(Research methodology)**

سوف يعتمد الباحث على مجموعة من المناهج والأساليب التي ستسهم في إخراج البحث على الوجه اللازم.

خامسًا– تحديد المصطلحات:

أ– **تعريف المخدرات:**

فقد عرفتهُ منظمة الصحة العالمية (WHO) بأنها: «كل مادة تستعمل في غير الأغراض الطبيعة، ويكون من شأنها ان تغير من عمل وظائف الجسم والعقل ويؤدي الإفراط في تناولها إلى حالة من التعود والإدمان، فضلاً عن الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية»[٣]، كما عرفت أيضًا على أنها كل مخدر خام أو مستحضر تحتوي على مواد منبه أو مسكنة من شأنها إذ ما استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من تعود والادمان وما يضر الفرد والمجتمع نفسيًا وعضويا[٤].

ب– تصنيف المخدرات:

يمكن تصنيف المخدرات على وفق الأصل أو المنشأ الى:

[١] **مواد طبيعية:**

هي التي أكتشفها الإنسان في الطبيعة، سواء أكان ذلك عن طريق أبحاث قام بها أو عن طريق الصدفة، وهذه المواد من أصل نباتي مثل: "نبات الكوكا ونبات القات ونبات الصبار البيبول وجوزة الطيب والخشخاش".

[٢] **مواد نصف (تصنيعية):**

هي مواد تحضر وتركب من مواد ومركبات كيميائي مختلفة وبعمليات معقدة، ويتم ذلك في معامل الأدوية ومراكز البحوث، ويستعملها المتعاطون عوضا عن المواد النباتية (الخام) لكونها تعطي التأثير نفسه.

[٣] **مواد نصف تخليقية:**

يتم انتاجها في المعمل عن طريق تفاعل المادة الاساسية من اصل طبيعي مع مواد كيميائي بسيط، ينتج بعد التفاعل مادة مركزة ذات تأثير اقوى فاعلية وتأثير مثل الهيروين الذي ينتج من تفاعل مادة الافيون المستخلصة من نبات خشخاش الأفيون مع المادة الكيميائية.[٥]

ج– التعاطي: يشير التعاطي الى تناول احد المواد بصورة منتظمة ،بحيث يصبح التعاطي عنصرا حاضرا في حياة الفرد ،وقد تكون المادة المخدرة طبيعية او تصنيعية ، وايضا قد يكون التعاطي فرديا او جماعيا ، ويتحول التعاطي الى نوع من الادمان حينما يعجز الفرد المتعاطي عن الاقلاع عند تعاطية للمخدر.[٦]

الإدمان: فهو يعني الأستخدام المتكرر والمزمن للمخدرات أو الكحول إلى الدرجة التي يؤدي إلى

التسمم المزمن الذي يضر بالمستخدم أو المجتمع. [٧].

المبحث الثاني.

انتشار المخدرات في العراق ومسارات نقلها

تكمن مشكلة المخدرات في الدراسة الحالية في انه مما لاشك فيه ان هناك انتشار لجرائم المخدرات، وهذا الانتشار يعد من اخطر المشاكل التي تواجه الدول والشعوب سواء الطبقات الغنية او الفقيرة وبين مختلف فئات العمر لما تتركه من أثار كبير على الفرد والمجتمع والدولة، بل اصبحت تشكل خطرا مباشر على الاقتصاد الوطني لكل مجتمع من مجتمعات العالم. لذا سوف نتطرق الى انتشار المخدرات في العراق وكيفية نقلها كما يلي.

اولا: انتشار جرائم المخدرات في العراق:

انتشرت ظاهرة المخدرات بصورة كبيرة في العراق خاصة في العاصمة بغداد ومحافظة البصرة ، وفق بيانات رسمية تابعة لمجلس القضاء الأعلى العراقي ووزارة الداخلية بأن عدد الملقى القبض عليهم لعام(٢٠٢٢) بلغ (١٦٨٠٠) متهما منهم (٥٠٠) حدث و(٢٥٠) امرأة ، فإن عدد الملقى القبض عليهم خلال العام ٢٠٢١، بلغ (١١٧٨٩) متهماً منهم (٣٢٨) تحت سن(١٨) عام وتم ضبط (٣٦٠) كيلوغراماً من المخدرات وأكثر من (١٤) مليون حبة مخدرة. وهذا يشير الى الجهود المبذولة من قبل وزارة الدخلية من اللقاء القبص على المتاجرين،

جدول (٢) جرائم المخدرات في العراق للمدة (٢٠٢٠_٢٠٢٣).

السنوات	عدد الجرائم
٢٠٢٠	٧٩٢١
٢٠٢١	١١٧٨٩
٢٠٢٢	١٦٨٠٠
٢٠٢٣	١٧٢٤٩
المجموع	٥٣٧٥٩

١. جمهورية العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، العراق، ٢٠٢٣.

تصدرت محافظة بغداد عام (٢٠٢١) المرتبة الاولى حيث تم إلقاء القبض على (١٩٤٨) فرداً متهم بتعاطي والاتجار بالمواد المخدرة ويرجع سبب ذلك لما تعرضت له العاصمة من عمليات ارهابية حدت من جهود وزارة الداخلية من الاهتمام بجرائم المخدرات ، كما وتعد العاصمة مراكز تجارية تغذي المحافظات العراقية فضلا عن ارتفاع عدد السكان الذي وصل الى (تسعة ملايين)عراقي وعدم وجود رقابة او اجهزة حديثة لكشف المخدرات، وتليها بالمرتبة الثانية محافظة البصرة (١٨٧١) متهماً لأسباب تندرج ضمن وقوع محافظة البصرة على الخليج العربي

الذي يعد موقعها طريق مرور المخدرات من الشرق الى الغرب ادى الى أستغلال ذلك لدخول المخدرات ، ثم بالمرتبة الثالثة محافظة بابل بواقع (١٦٢٣) متهماً بين تجار وحيازة وتعاطي وسبب احتلالها هذه المرتبة لانعدام الخدمات الاساسية وعدم توفر فرص عمل للشباب ادى الى انتشارها فضلا عن الخدمات الاساسية التي تفتقر لها المحافظة ، كما تُشير مفوضية حقوق الإنسان إن أغلب الفئات العمرية التي تمارس تعاطي المخدرات تقع ما بين (١٦- ٣٧) عاماً، إذ يعتبرون الأكثر عرضة لها، مؤكداً أن المحافظات (بغداد والبصرة وبابل ووذي قار والعمارة) تأتي في مقدمة المحافظات التي تنتشر فيها المخدرات بشكل كبير.

فيما تؤكد وزارة الصحة العراقية ، بأن هنالك تزايد بأعداد المراجعين للمراكز الصحية الخاصة المعنية المنتشرة في عموم العراق والبالغ عددها (٨) مراكز لمعالجة الأدمان على المخدرات إلى جانب تضاعف كميات المواد المخدرة المهربة التي ضبطتها وزارة الداخلية ، يستهدف تجارومروجي المواد المخدرات اهم فئة في المجتمع وهم الشباب بين (١٨-٣٠) عاماً ويركزون في نشاطاتهم على المدارس والجامعات، في ظل تصاعد تحذيرات الحكومة من مؤشرات مقلقة وخطيرة تشير إلى زيادة ظاهرة تجارة وتعاطيها في العراق.

في عام (٢٠٢٣) أعلنت وزارة الداخلية بوضع خطة عمل استراتيجية لأستهداف كبار تجار المخدرات وتوجيه ضربات سريعة وموجعة للعصابات الإجرامية، كما أن الخطة أسفرت عن القبض على (١٧٢٤٩) متهماً ، وتفكيك شبكات تجارة وترويج المخدرات في كافة محافظات العراق وضبط (٣.٥) طن ونصف من مادة الكرستال والحشيش [٨] و(١٥) طن من المؤثرات العقلية ، فيما أكد المراقبون إلى أن أعداد المتورطين بالمخدرات في ارتفاع مستمر بسبب انفتاح الحدود وعدم السيطرة عليها مما أدى الى الإخفاق الأمني في السيطرة على الظاهرة المتفشية في البلاد ، يمكن أن يلاحظ يوميا الأحدث المتكررة حول القبض على تجار ومتعاطين المخدرات في العراق وانتشار مظاهر (زراعة النباتات المخدرة) في بعض المناطق ومنها محافظة ديالى والأنبار لما تتسم من وجود جبال حمرين التي تساعد على زراعة بنات الحشيش، حتى أصبحت مشكلة تعيشها يومياً تنخر جسد المجتمع، ومخاطر المخدرات على المجتمع هو أن أغلب المتعاطين والمتاجرين للمواد المخدرة هم من فئة الشباب مما أدى الى أزدياد وتيرة بعض المشكلات الأجتماعية المركبة التي ترتبط بتعاطي المخدرات.

بعد ماتعرفنا على التحليل المكاني للمخدرات حسب السنوات والأسباب وراء انتشارها وبشكل سريع خاصة بعد عام(٢٠٠٣) وما تلاها من أحداث سياسية وأمنية وان هذه الأفة لم تكن موجودة في العراق قبل هذه السنة الأ أن تكون محدودة وفردية وأن أنتشارها بين أوساط المجتمع ينتج عن تعطيل وأهدار للأموال والثورات الوطنية ومن ثم الى المشكلات المتنوعة ومنها السياسية ، لذا شهد العراق وبغداد تزايد أعداد متعاطي ومروجي مادة المخدرات حيث أنتشر بين

طلبة الجامعات والمدارس والأقسام الداخلية وفضلاً عن المقاهي الشعبية التي تروج للشباب للتعاطي.

ثانيا: المسارات الجغرافية لنقل المخدرات.

تختلف جرائم المخدرات وتهريبها عن الجرائم الأخرى حسب موقعها الجغرافي ومدى شدة الرقابة فهي تختلف من حيث طبيعتها وأشكالها وأساليبها ووسائلها، حيث تتميز الجريمة بجملة من الخصائص ممَّا يكسبها طابع خاص بها،[٩]، فأغلب طرق التهريب تتم بريًا وبحريًا وجويًا وهذا باستخدام طرق ومعايير نظامية أو غير نظامية.

فيما يلي عرض للطرق التي يسلكها التجار لترويج بضائعهم في محافظات العراق كما موضح في ادناه:

أ. مسار المنطلق من دولة التركية وصولا الى العراق عن طريق محافظة دهوك وينتقل بعدها الى محافظتي اربيل والسليمانية.

ب. مسار المنطلق الكيان الصهيوني مرورا بالمملكة الاردنية ويدخل الى محافظة الانبار وبعدها محافظة بغداد.

ج. طريق المنطقة الحدودية بين العراق والجمهورية الاسلامية الايرانية (منفذ الشلامجة) وقد باشر تجار المخدرات بسلوك الطريق منذ عام (٢٠٠٨) بعد تأمين جزء من الحدود مع ايران وايضا يتم نقل المخدرات من محافظة واسط عبر ناحيتي بدرة وجصان.

د. الطريق الثاني من الهند الى الامارات العربية المتحدة ثم الى العراق إذ يتخذه تجار المخدرات يندفعون بها جنوبًا إلى مياه الخليج العربي ويتم نقل المخدرات بواسطة اللنجات التي تستخدم للصيد او باخرات النقل النفطي ، ويتم ذلك بعد الاتفاق بين المهربين العراقيين ومهربي تلك الدول عن طريق مكاتب بيع السيارات والمواد الكهربائية والغذائية.

هـ. مسار (محافظة البصرة) ارتفعت كمية المخدرات المهربة من الجمهورية الاسلامية الايرانية إلى العراق عبر (ناحية السيبة) وجزيرة (أم الرصاص) التابعة لقضاء شط العرب التي لا تفصلها عن إيران سوى شط العرب الذي لا يتجاوز عرضه (١٥٠م) ، وقضاء الفاو من منطقة (رأس البيشة) المطل على الخليج العربي، ومن مميزات هذا الطريق أنه قصير وبالتالي تكلفة نقله قليلة بالإضافة إلى قلة المخاطر التي يواجهها أثناء التهريب فضلاً عن أن هناك عمليات تهريب تتم من خلال منفذي سفوان الحدودي مع الكويت والشلامجة الحدودي مع ايران.

و. مسار تهريب المخدرات عبر محافظة ميسان (هور الحويزة) الذي يربط ثلاث محافظات بين العراق وميسان والبصرة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، ثم ينتقل إلى قضاء (قلعة صالح) ويمر من خلال (نهر العز) ومنها إلى قضاء (الجبايش) وصولاً الى محافظة (ذي قار) ومنها ينطلق الى بقية المحافظات. [١٠]

خريطة (٢) مسارات نقل المخدرات الى العراق

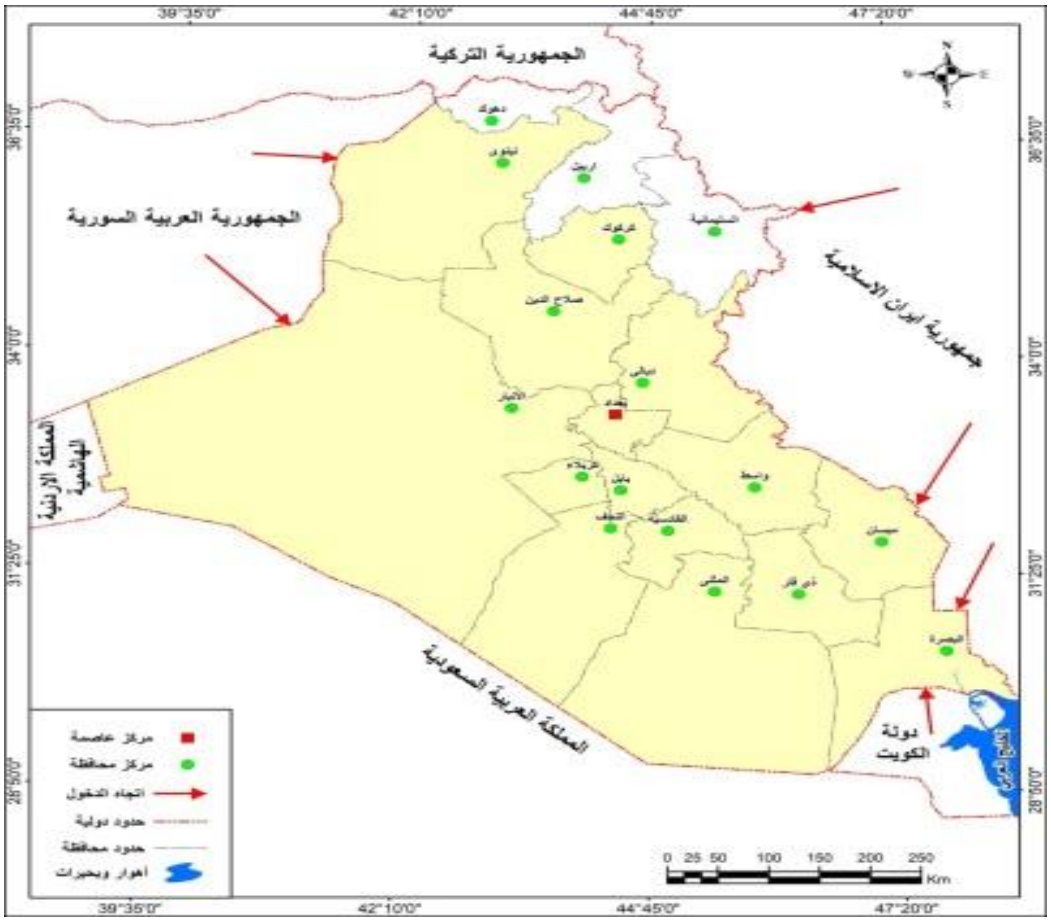

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية بيانات غير منشورة: ٢٠٢٣.

المبحث الثالث

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها في انتشار المخدرات.

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة منذ القدم بوصفها من أخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في كل المجتمعات البشرية، ولهذا يُنظر إلى المجرمين على أنهم فئة مرفوضة اجتماعيًا، نظرًا لما يلحقونه من أضرار اقتصادية ونفسية واجتماعية، ومن أسباب ارتكاب الجريمة هي:

اولاً: الأسباب الاقتصادية:

تعد من اهم العوامل المؤثرة في دفع الناس الى تعاطي المخدرات او الاتجار بها ويتضح من خلال الحالة الاقتصادية للسكان، حيث يعد الفقر والبطالة اهم مؤشر من مؤشرات ضعف المستوى الاقتصادية للفرد، وبالتالي سبب أساسي لأرتكاب جريمة المخدرات حيث تشير الدراسات الاكاديمية بأن جرائم الاتجار او تعاطي المخدرات تزداد في الاحياء التي تعاني من ضعف في البنية الاقتصادية لاسيما مع وجود الفقر والبطالة من خلال اهمال المشاريع

الاقتصادية لدى سكان المدن [١١].

١. **البطالة:**

يرى الخبراء والباحثين ان البطالة لها اثار سلبية على الفرد والمجتمع ومن ذلك ما يحدث من اثار على الجانب الامني ، فقد اشارت الكثير من الدراسات الاكاديمية العلاقة بين الجريمة والبطالة على اهتمام العديد من المختصيين في مجال علم الجريمة وعلم الاجتماع وعلم النفس الجنائي [١٢]، ان ارتفاع المخدرات وازديادها في العراق قد تساعد في تحول الموارد الاقتصادية للدولة والسكان الى مكافحة المخدرات وبالتالي تؤدي الى اضعاف انتاجية العاطلين عن العمل فالبطالة تكون ظرفًا مناسبًا وأرضًا خفية لبعض العوامل لأن تلعب دورًا في الانحراف والسلوك الإجرام ، وفي هذا المضمار يشير العالم الجنائي(جرمي بنيام) المختص بدراسة السلوك الاجرامي ان الشخص اذا فقد متطلبات الحياة الطبيعية وتحرمه من طريق العيش كانت الحاجة من اقوى البواعث الدافعة الى ارتكاب السلوك الاجرامي لتحقيق او الحصول على مايقتات به على الرغم من وجود القوانين الرادعة الأ ان الحاجه الى متطلبات العيش نكون اكثر واشد خطورة من العقاب مما تدفع الفرد الى تبني سلوك اجرامي تعويضي عن احالة الحرمان من الداخل او من العمل بحد ذاته[١٣]، فيما يخص المجتمع العراقي اذ يعد من المجتمعات الخليطة وغير متجانسبة حيث يقسم الى عدة فئات منها الدينية والعشائرية وتوجهات مدنية مما ادى حدوث مشاكل اجتماعية عديده ومنها مشكلة البطالة وتشير التقارير بأن نسبة البطالة ارتفعت بدأ من الغزو الاميريكي عام (٢٠٠٣) لغاية عام (٢٠٢٢) حيث بلغت أعلى معدلاتها عام (٢٠٢٠) بنسبة تشكل (٢،١٤) ويمكن ان نرجع سبب ارتفاعها الى ظهور جائحة كورونا عام (٢٠١٩) ادى الى توقف مفاصل الحياة الاقتصادية ، بعد ما كانت اقل بكثير في عام (٢٠١٦، ٢٠١٧) بنسبة لاتزيد عن(٧،١٠) ويرجع سبب انخفاضها الى الحرب التي خاضها العراق ضد الارهاب مما ادى الى انخراط العديد من الاشخاص الى صفوف القوات الامنية، فيما انخفضت عام (٢٠٢١) الى(١٣.٥) [١٤] وتشير المعطيات والدراسات بأن نسبة الملقى قبض عليهم بتهمة المخدرات هم عاطلين عن العمل وبلغت نسبتهم حوالي (٦٠%)، لذا تشير تلك البيانات الى ان ارتفاع البطالة قد يزيد من انتشار جرائم المخدرات في العراق بسبب عدم جود فرص عمل يشتثمرها الشباب لتحقيق ذاته.

٢. **انخفاض المستوى المعيشي.**

ان انخفاض مستوى المعيشة في العراق مستمر واصبحت تزداد بشكل ملفت حيث عانى البلد من ازمات كثيرة وحروب وحصار اقتصادي دام اكثر من (١٣) عاما ادى الى تفاقم وضيق موارد العيش وتدنيها وبالتالي اثرت على عدم اشباع الحاجات الاساسية من مأكل وملبس لافراد المجتمع فالحاجة نتيجة التضخم تعاني منها العامة من الناس على الرغم الزيادة التي طرأت

على المجتمع في السنوات الماضية الا انها تقابلها ارتفاع الاسعار لذا فان انخفاض مستوى المعيشة الذي بدوره ادى الى عدم اشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للانسان يعد مظهر من مظاهر التضخم الاقتصادي اذ يترتب عليه ان يعيش قطاع عريض من الافراد المجتمع الذي يصاب بهذا التضخم في مستوى معيشي يقترب من حد العدم او مايطلق عليه دون حد الفقر [١٥] وهذه الفكرة يمكن التعبير عنها بذلك المستوى في المعيشة الذي لايسمح باشباع كل الحاجات الاساسية والضرورية لجياة الانسان [١٦]، تشير تقارير وزارة التخطيط بان نسبة الفقر وصلت الى (٤٠ %) ويمكن ان نعزى السبب الى قلة فرص العمل للشباب وعدم وجود توزيع عادل لمقدرات الشعب فضلا عن المشاكل الأمنية والسياسية خاصة بعد حرب (٢٠٠٣) وانهيار الدولة العراقية والمؤسسات الحكومية ومارافق ذلك من سلوكيات القت بظلالها على عدم توفير فرص العمل مما نتجه توجه الشباب الى العمل في المخدرات او تعاطيها هروبنا من الواقع الذي يعيش فيه.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

هنالك نقاش كبير بين علم الاجتماع وعلم الاجرام حول ماهية الجريمة ، لكن الذي يهمنا تعريفها وفق مفهوم علم الاجتماع حيث تفسر الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية صرفه ومستمده من الواقع الاجتماعي على اعتبار الجريمة انتهاك واضح للمعاير والعادات والتقاليد الاجتماعية [١٧]، ولعل من أهم الأسباب الاجتماعية :

١. اصدقاء السوء:

يشير عالم الاجتماع (البرت كوهن) الذي يعد أول من أستخدم فكرة الثقافة الفرعية للسلوك المنحرف ومنها أصدقاء السوء التي تعد من أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى أرتكاب السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والأختلاط الفرد مع أصدقاء السوء لاسيما رفاق منطقة السكن ورفاق المدرسة من المنحرفين ، فطبيعة الفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا الثقافة والميول والاتجاهات فضلاً عن العمر ، أذ انه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بأسرته المتمثلة (الاب ،الام ،الاخ ،الاخت) والبيئة المدرسية [١٨] ، واوضحت الكثير من الدراسات بأن لاصدقاء السوء عامل مهم لانحراف الفرد حيث بلغت نسبته الملقى قبض عليهم في السجون العراقية حوالي (٢،٦٣)% من ارتكبوا جرائم المخدرات بتأثير من اصدقائهم وتشجيعهم لتعاطي المخدرات او الاتجار بها .

٢. اوقات فراغ:

إنه الوقت الذي يحسب خارج وقت العمل وخارج الإرتباطات الإجتماعية الأخرى فإذا لم يصاحبه وسائل وأماكن ترويحية مهيئة وعقل واعي يتصرف بحكمة فيما ينفع فربما تكون عاملاً يؤدي إلى الإنحراف وتعاطي المخدرات ولاسيما إن تعطيل مثل هذه الأوقات يدفع إلى الضجر

والشعور بالإغتراب مما يدفع إلى ملئ هذا الوقت بأي عمل كان ولاسيما لدى فئة الشباب التي تمتاز بالنشاط والحيوية وتبحث عن الجديد والرفاهية[١٩].

٣. المشاكل الاسرية:

للأسرة دور كبير في تفشي وانحراف ابنائها باعتبارها النواة أو الركيزة الأساسية لأي مجتمع، وأي خلل يصيبها يؤثر في البناء الاجتماعي بصورة عامة، حيث ان العلاقات السلبية والتربية الخاطئة تؤثر في سلوكيات ابنائها مما يدفعهم الى الانحراف وارتكاب الجرائم ومنها جريمة المخدرات.وتؤكد معظم الدراسات بأن هنالك علاقة قوية بين عدم استقرار العائلة وبين احتمال تعاطي المخدرات ان استخدام احد افراد العائلة الاب او الام للمخدرات امام اولادة قد يؤدي الى استخدام المخدرات من قبل الاولاد قد يتجه المراهق للتعاطي وبالتالي ادى الى ادمانه[٢٠].

٤. التفكك الأسري والمشاكل الزوجية:

تلعب الاسرة دوراً كبيراً واساسياً في عملية التكوين الأجتماعي لأفرادها والذين هم أفراد المجتمع في التي تقوم بتشكيل سلوكهم منذ مرحلة النمو الأولى فالتنشئة الأسرية الخاطئة بين الأب والأم الذي يؤدي إلى عدم أستقرار داخل الأسرة مما يدفع بعض الأبناء للعزلة ومحاولة الهروب من واقعهم المرير، تتيح لهم أو توفر البيئة المناسبة للانحراف عن القيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية، فضلاً عن طبيعة أو نسيج الأسرة العراقية وخاصةً في مجتمع البحث يغلب عليها الطابع التقليدي وهي الأسر المركبة فكثرة عدد افردا الأسرة يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قلة الرقابة الأبوية، بالإضافة إلى عدم وجود برنامج تقسيم العمل والمهام بين الزوجين اتجاه أبنائهم، كما أن هنالك أسباب وعوامل أخرى تؤدي لظهور مشكلة المخدرات فعلى سبيل المثال – لا الحصر – تعد البطالة وما يترتب عليه من الفقر ومرارة العيش ومشاكل العمل المختلفة، كالإجهاد والمفاضلة بين العمال وأنخفاض الأجور والمرتبات وغلاء الأسعار من أهم الأسباب التي لها دور كبير في ظهور هذه المشكلة وانتشارها. [٢١]

وعند تسليط الضوء على المجتمع العراقي نجد أن الواقع الاجتماعي له التأثير الكبير حيث تعرض إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية بدأ منذ(١٩٩١ – ٢٠٢٣) حيث أفرزت قيم وعادات تختلف مع العادات والقيم التي كانت سائدة في العراق وبالتالي نتج إنحلال وتفكك أسري لمعظم الأسر ، وبالتالي قادهم إلى ممارسة سلوكيات منحرفه ومتنوعة ومنها جرائم المخدرات.

لذا نجد أيضًا الجريمة مرتبطة بعدت عوامل أخرى منها التغير الديموغرافي للمجتمع فالتغير الديموغرافي يؤدي إلى تغير العادات والتقاليد وتشجع على تفكيك المجتمع وضعفه.

٥. الأسباب الدينية:

لا يمكننا أغفال الجانب الديني والمرجعيات و الدور الكبير والمهم في تدعيم الأمن

الأجتماعي وخلق وعي مجتمعي والتصدي لهذه المشكلة خاصة بعد أزديادها بشكل مباشر وواسع ولا سيما حجمها وتأثيرها المباشر على المجتمع و شريحة الشباب وتدمير المنظومة الأخلاقية بسبب سلوك المتعاطين ومايرتكبونه من أفعال وجرائم تهدد أمن المجتمع من جهة والمنظومة الاخلاقية من جهة أخرى، قد يقع على عاتق المؤسسات الدينية والمرجعات الدور المهم في التصدي لهذه المشكلة من خلال منابرها يفوق دور أي مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب المجتمع وبكشل مباشر[٢٢]. وعليه فإن القيم الدينية الإسلامية الراسخة في المجتمع من خلال تمسك الفرد بها سوف ينعكس إيجابًا على سلوكهم في كثير من الحالات ومنها عدم تعاطي المخدرات فالشخص المتمسك بقيم الدين ستجده يبتعد تماما عن تعاطي المخدرات[٢٣]؛ لأن ذلك يتعارض مع القيم التي يحملها. فهناك ترابط بين القيم الدينية التي يحملها الشخص ومدى تأثيرها في سلوكه وتصرفاته فكلما كان ملتزمًا بالقواعد الدينية كانت النتيجة إيجابية وبالعكس أن كان ضعف في القيم والمبادئ الإسلامية سعى الفرد وراء ملذاته والشهوات فيندفع لتعاطي المخدرات، وأشارت بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي،[٢٤] وفي هذا الصدد يرى العالم (دي بيتس) أن ضعف القيم الدينية هو العامل الرئيس المؤدي إلى ارتكاب الجريمة.

٦. **الاسباب النفسية:**

تتمثل في حالات، الاضطراب والتوتر الذي يؤثر على الفرد الأمر الذي قد يؤدي الى الشعور بخيبة الامل والفشل والقصور في تحقيق الأهداف، ويتكون لديه الشعور بالنقص وعدم القدرة على مواجهة المواقف الصعبة ، كما اشار اليها عالم الاجتماع (ميرتون) بأن الشخص الذي يفشل في تحقيق اهدافة تتولد لديه اعتقادات بأن الواقع الذي يعيش فيه لا يطاق والسبيل للخروج منه بالتعاطي، وبذلك يتكون لديه الاستعداد لارتكاب السلوك الإجرامي، فتعد الأسباب النفسية احد اهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب جريمة تعاطي المخدرات سواء كان ذكرًا أو أنثى، مصدر مختلف[٢٥] فهو المحرك الرئيس الذي يدفع الفرد لارتكاب جريمة لكونها تتعلق بتكوينه الفردي، فإذا كان التكوين النفسي مستقرًا عند الفرد ينتج عنه سلوك سوي الذي يتفق مع مبادئه وقيمه الاجتماعية، أما إذا كان العكس فإن التكوين الشخصي تعرض إلى العامل البيئي الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة حيث إن الفرد يستسقي سلوكه من البيئة المحيطة بيه سواء كانت الأسرة أو المجتمع. وينعكس هذا السبب على منطقة الدراسة لاسيما المناطق الشعبية المكتظة سكانيا نتيجة الفقر والعوز وكثرة أصدقاء السوء والكثير من الأسباب الأخرى[٢٦].

تؤكد معظم الدراسات والبحوث ان الجريمة بشكل عام والمخدرات بشكل خاص بحجمها وبأختلاف أنواعها في أتساع كبير في العالم، وعلى الرغم من كون الجريمة لها أسباب اقتصادية واجتماعية؛ إلا أن الدافع النفسي له الدور الأبرز فيها، وهنا نلاحظ القاعدة النفسية التي ترى كل

سلوك يصدر من الفرد يكون ورائه دافع سواءً كان فطريًا أو نفسيًا[٢٧].

المبحث الرابع:

العوامل البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في انتشار المخدرات.

يستهدف هذا التحليل من اربع مكونات هي عناصر (البيئة الداخلية) وتتمثل بعوامل (القوة – الضعف) ، وعناصر (البيئة الخارجية) تتمثل بعوامل (الفرصة – المهددات او المخاطر) وسوف يتم التطرق في ادناه الى تحليل البيئة الداخلية والخارجية :

١_ عناصر القوة في البيئة الداخلية.

تتمثل عناصر القوة في جهود مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق منها:

- وجود قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لعام ٢٠١٧ .
- وجود قانون غسيل الأموال وتمويل الارهاب رقم(٣٦) لعام ٢٠١٥ .
- وجود اجهزة أمنية ووزارة الداخلية والدفاع ومديرية عامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية فضلاً عن وجود شرطة حدود منتشرة في المنافذ البرية والبحرية والجوية .
- وجود لجنة لمكافحة المخدرات في مجلس النواب تم تشكيلها مؤخرا لمكافحة المخدرات.
- وجود وعي لدى المجتمع يدرك مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية في أوساط المجتمع وماتتركه من اثار تجاه الفرد والمجتمع والدولة.

٢_ عناصر الضعف في البيئة الداخلية. التي تواجه الحكومة والاجهزة الامنية:

- أنتشار السلاح في كل انحاء العراق والمشاكل العشائرية المسلحة ومظاهر الارهاب الذي بدوره يؤدي الى الحد من جهود المكافحة في العراق .
- الحدود الجغرافية للعراق المترامية الأطراف مع الدول المجاورة يتطلب توفير عدد كبير من عناصر شرطة المكافحة ذوي تدريب متقدمة فضلاً عن عدم وجود كامرات مراقبة ذات تقنيات حديثة على الحدود العراقية وهذا بدوره يحد من جهد وزارة الداخلية.
- قلة المعامل والمختبرات الخاصة بفحص عينات المخدرات والمؤثرات العقلية وحصرها فقط في العاصمة بغداد حيث يستغرق فحص عينة الدم من شهرين الى ثلاث اشهر [٢٨] مما يؤدي الى تعرض السجين لمشاكل في السلوك كما وضحها عالم الأجتماع الأمريكي **(سذلاند)** صاحب كتاب **(علم الأجرام)** كيفية انتقال السلوك الاجرامي داخل السجن عندما يتم سجن المتهم مع مجرمين ممكن ان يتعلم طريقة التهريب او طريقة البيع مما يؤدي به الى تكرار الجريمة مرة اخرى.[٢٩].
- قلة المراكز المتخصصة في علاج حالات الإدمان في المحافظات ويوجد مركز واحد في العاصمة بغداد والبصرة والناصرية والنجف فتح قريباً لاتمتلك الخبرات الكافية لمعالجة الادمان.

٣_ عوامل البيئة الخارجية (فرص– مهددات):

الفرص الحالية:

- العمل على التنسيق بين الجهود القانونية والاجتماعية والصحية والإعلامية والاقتصادية على المستوى الافقي والرأسي مع المحيط الإقليمي والدولي في بغداد والمحافظات.
- محاولة ربط جهود مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مع جهود خفض (الفقر – البطالة – التعليم) على المستوى العام والخاص سواء الداخلي والخارجي.
- توسيع عمل الجهات المختصة والمعنية بمكافحة غسل الاموال في البنوك الاهلية وطريقة تهريب الأموال الى خارج العراق الى الدول المجاورة ولذلك لتقنين عملية غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- الاستفادة من الدورات والورش التدريبية والعون الفني والمالي الناتج من التعاون الإقليمي والدولي.
- **المهددات الخارجية:**

• عدم أستقرار دول الجوار يلعب دوراً محورياً في أنتشار ظاهرة المخدرات والاتجار بها وتنتعش تجارة السلاح وجرائم تهريب الاموال لتمويل حركات ومنظمات تدعم الارهاب.

• العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول المجاورة للعراق اثرت سلباً على أستقرار الأقتصاد الكلي مما أدى الى أنتشار حالات التهريب المتنوعة .

• ضعف وتيرة العلاقات والتشارك مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بجهود مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مثل: مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات والمؤثرات العقلية.

• صعوبة كبيرة تواجه الحكومة ب عدم السيطرة على الحدود العراقية مع دول الجوار وخاصة مع الدول التي تعاني من عدم الاستقرار ومنها : سوريا وتركيا وايران وغيرها مما تنعكس سلباً على الواقع العراقي .

المبحث الخامس

الاستراتجيات المقترحة لمكافحة جرائم المخدرات في العراق والية تنفيذها:

أنطلاقا من الأطار النظري والأسباب الاقتصادية والاجتماعية في النقاط اعلاه وأستناداً الى اسباب انتشار المخدرات ومسارات تهريبها في العراق أدناه سوف نستعرض الأستراتيجية المقترحة لمكافحة المخدرات من خلال توافق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشأن الرؤية والرسالة والغاية لتحقيق الأهداف والقيم العليا وهي كالاتي:

اولا: ضبط الحدود ومعرفة أسباب انتشار المخدرات:

• ضبط المنفذ الحدودية بشكل تام واستخدام احدث التقنيات لكشف المخدرات حيث قامت الحكومة العراقية بأنشاء سياج في الحدود السورية لمنع المتسللين من الدخول لذا نحتاج الى

انشاء ابراج واسيجه لمنع المهربين.

- يشير الواقع العراقي بوجود كامرات مراقبة منتشرة في الحدود العراقية بين كامرة واخرى (٣٠) كيلو في حين الجانب الاخر من الدول المجاورة لكل (٣٠٠) م .
- دراسة أسباب التعاطي في المجتمع وتصنيف تلك الأسباب بحسب المناطق والفئات العمرية والنوعية والحالة التعليمية .
- تحديد أنواع المخدرات القادمة عبر المنافذ الحدودية، للتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لخفض الطلب على المخدرات والوقاية منها.
- اجراء الدراسة حول ظاهرة المخدرات بشكل دوريه تشمل (الريف – الحضر– المؤسسات التعليمية والمؤسسات الخدمية والمؤسسات الحكومية الاخرى في مدة زمنية سنتين او ثلاث سنوات مع اصدار بحث كامل عن المخدرات.

ثانيا: تحديد انواع التعاطي في العراق وخصائصها واسبابها.

- دراسة اسباب التعاطي في المجتمع العراقي وتصنيف تلك الأسباب بحسب الرقعة الجغرافية .
- دراسة أهم الخصائص المتعاطين (الاجتماعية – النفسية – الشخصية) ،فضلاً عن أجراء دراسة بشكل
- دراسة أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية المنتشرة في المجتمع العراقي مع تحديد أثارها وطرق تعاطيها للتمكن من أتخاذ التدابير الأزمة لخفض الطلب على المخدرات والوقاية منها .
- دراسة الأنظمة والأتفاقيات والقرارات ذات الصلة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في كتاب رسمي يسمى (انظمة مكافحة المخدرات) مع قيام وزارة الداخلية والصحة ومنظمات المجتمع المدني بأعداد دليل تصنيفي لجميع المواد المخدرة مع مراعاة التصنيف الدولي ليكون مرجعاً لرجال الأمن والشرطة ونقابة المحامين.
- اعداد استبانه ترسل الى الوزارة والهيأة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لجمع المقترحات والصعوبات التي تظهر خلال ممارسة تطبيق الانظمة لدراستها وحثها او أضافة مايلزم اليها ، بجانب ذلك تقييم دوري لتطبيق هذه الأتفاقيات والقرارات من قبل لجنة مشكلة من وزارة العدل والصحة والجان الاخرى.

ثانياً: تطوير الخطط الوقائية.

- يجب وضع في المناهج التعليمية و التربوية والجامعية ان يتضمن محاضرات عن اضرار المخدرات والمؤثرات العقلية ، مع اعداد دليل الوقاية من المخدرات.
- الزام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ،والقيام بالتوعية باضرار المخدرات عن طريق وسائل الأعلام والاتصال المختلفة والاستفاده من محافل المناسبات العامة والتوعية

باضرار المخدرات .

- تعد وزارة الداخلية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مجلس النواب و القنوات الفضائية منها قناة العراقية الحكومية والخاصة دليل مختصر للضوابط العلمية والأمنية للبرامج والمنشورات الاعلامية والدعايات والاعلانات المعده للتوعية باضرار المخدرات ويطبع كتاب خاص تستفيد منه الجهات المعنية.
- تشكيل فوج مداهمات ومهمات مختص ذو كفاءة عالية في كل محافظات العراق وتهيئة مفرز مختصة لكشف المخدرات في مداخل المحافظات.

ثالثاً: تطوير الخطط والبرامج العلاجية الحالية.

- انشاء مؤسسات علاجية للمتعاطين والمدمنين في مختلف المناطق البلاد والسماح للقطاع الخاص بانشاء مؤسسات طبية لعلاج الادمان على المخدرات وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
- ووضع دليل للصحات العلاجية من موقع جغرافي وطريقة الوصول اليها والخدمات المتوفرة بها وشروط القبول وغي ذلك وطباعته وتوزيعه على الجهات الحكومية والدارس والجامعات وعموم فئات المستهدفة .فضلاً دراسة البرامج العلاجية السابقة وتقويمها وتطويرها .
- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات لوضع التوجيهات الخاصة بالتعاون والتنسيق بين برنامج الدعم الذاتي والرعاية الاحقة وبين المؤسسات العلاجية والسعي لاقرارها والالتزام بها . لزام إدارات المدارس والجامعات بإقامة ندوات ومؤتمرات وفعاليات ومسرحيات في كل فصل دراسي تبين لهم مخاطر المخدرات.

الاستنتاجات:

١. ان مشكلة المخدرات وانتشارها لاتقتصر على الجانب الاجتماعي وانما تمتد لتشمل جوانب كثيرة منها اقتصادية وسياسية كثيرة لاينظر اليها بانها مشكلة اقتصادية بالدرجة الاولى وانما ايضا هي مشكلة اجتماعية وتنطوي على ذلك عواقب اقتصادية وخيمة.

٢. هنالك عدت عوامل لمشكلة المخدرات تهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي والاسري داخل منطقة الدراسة.

٣. ثبت ان المخدرات في العراق ذات مصدر خارجي تأتي من الدول المجاورة .

٤. نجحت ظاهرة المخدرات وتعاطيها خلال فترة زمنية قريبة بسبب تردي الوضع الأمني في منطقة الدراسة.

٥. أن مشكلة المخدرات تؤدي الى ضياع اموال الأسرة ويهدد بالفقر والإفلاس.

٦. ازديات انتشار المخدرات بين اوساط الشباب بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٧. غياب دور المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات وايضا غياب دور الاسرة من معالجة هذه الظاهرة.

التوصيات :

١. إنشاء مراكز للبحوث حكومي متخصص لوضع قاعدة بيانات دقيقة ترصد مشكلة المخدرات في محافظة البصرة، ووضع خطط استراتيجية على المدى القريب والبعيد للقضاء على جريمة المخدرات، بالتنسيق مع الجهات الحكومية.

٢. تكثيف الجهود الأمنية والاستخبارية في المحافظات الحدودية او المنتشره فيها جرائم المخدرات.

٣. يجب الاهتمام بالعاطلين عن العمل و توفير فرص عمل لهم حيث تشير الدراسة أن معظم ممن تم القاء القبض عليه يعاني من البطالة.

٤. تأهيل أو تطوير المناطق التي تعاني من اهمال في البنى التحية خاصة المناطق العشوائية وإعادة تخطيط المدن بها فهي تشكل بؤرا للأمراض الاجتماعية والانحراف مع وضع كامرات مراقبة لكشف مروجي المواد المخدرة.

٥. مراقبة المناطق التي تشهد التي ترتفع فيها جرائم المخدرات منها المتنزهات وأماكن الترفيه والجسور وسكن الطلبة من خلال الحملات التفتيشية المستمرة.

٦ . الأهتمام بزيادة الخدمات الأمنية في العراق من خلال زيادة اعداد منتسبي مكافحة المخدرات وحرس الحدود وتزويدهم بأجهزة حديثة لكشف المخدرات.

قائمة المراجع

(١) لمياء احمد محسن ،التركيب التعليمي في العراق، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية/ الجامعة المستنصرية،، ٢٠١٣ م، ص١١.

(٢) لمياء احمد محسن ،التركيب التعليمي في العراق، مصدر سابق ،ص ١١.

(٣) محمد مرعي صعب ، جرائم المخدرات ، بيروت ط١، منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٧م، ص٥٦.

(٤) فلاح حسن جواد زعير الجياشي، محافظة المثنى دراسة في جغرافية الجريمة باستخدام gis ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ذي قار، كلية الاداب، ٢٠١٥، ص٢٢.

(٥) عبد العزيز بن عبد الله البريثن، الخدمات الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، ط١، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ٥٠.

(٦) علي ليله واخرون، السائقون وظاهرة المخدرات ،دراسة لعينة من الشباب السائقين، القاهرة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناءية،٢٠٠٢،ط١،ص ٢٦.

(٧) احمد الفنجرى ،"الطب الوقائي في الإسلام"،القاهرة: دار النهضة المصرية ،٢٠٠٠م،ص٢٨٧..

(٨) جمهورية العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، قسم الإحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة، العراق، ٢٠٢٣.
(٩) تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١١، ص١٤.
(١٠) جمهورية العراق، وزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة المخدرات ، ٢٠٢٢.
(١١) محمد احمد محمد احمد السوداني، جغرافية الجريمة في محافظة البحيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦ م، ص١٣٦.
(١٢) قراوي بخته، جريمة المخدرات،جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص٢٠
(١٣) رائد محمد الداغر ، اثر العوامل الاقتصادية في الجريمة: رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية القانون – جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٩٩٥، ص٢٤٣.
(١٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٢٢.
(١٥) احلام احمد عيسى، التحليل المكاني لانتشار المخدرات واثرها على الامن الانساني في محافظة البصرة،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ص ١٨٣.
(١٦) ماهر ابو صالح،مدبنة نابلس–دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،١٩٩٨،ص٧٨.
(١٧) عبد الرحمن جري مردان الحويدر،جريمة السرقة في مدينة البصرة: دراسة في الجغرافية الاجتماعية، مجلة ابحاث البصرة _العلوم الانسانية،جامعة البصرة ،كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٧ ص٦.
(١٨) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، ط١، دار الحصاد، دمشق، سوريا ، ٢٠١٥ ص ٥٨.
(١٩) شذى كاظم جلاب ، المخدرات وثنائية الأمن الاجتماعي والوعي الاجتماعي، مجلة حوار الفكر،العدد ٦٦ ، العراق، ٢٠٢٣، ص ٤٤.
(٢٠) شذى كاظم جلاب ، مصدر سابق، ص ٤٥.
(٢١) مصطفى سويف ،تعاطي المواد المؤثرة في الاعصاب بين الطلاب، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة،١٩٩٢،ص ١١٠.
(٢٢) شذى كاظم جلاب ، المخدرات وثنائية الأمن الاجتماعي والوعي الاجتماعي، مجلة حوار الفكر،العدد ٦٦ ، العراق، ٢٠٢٣، مصدر سابق ، ص٤٤.
(٢٣) عدلي السمري ، علم اجتماع الجريمة ،الزعيم للخدمات المكتبية،القاهرة ، ٢٠١٣، ص١٩٣.
(٢٤) نوال محمد عمر، الفيديو والناس، كتاب الهلال، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢٥) رائد محمد الداغر ، اثر العوامل الاقتصادية في الجريمة: رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية القانون – جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٩٩٥، ص٢٤٣.

(26) Shiner M. (2009) Drug Use and Social Change. In: Drug Use and Social Change. Palgrave Macmillan، London.

(٢٧) إبراهيم محمد المغازي، الدوافع النفسية وارتكاب الجرائم، قسم علم النفس، كلية التربية بور سعيد، جامعة السويس، بحث منشور على الإنترنت.

(٢٨)عدنان ياسين وآخرون، مشكلة المخدرات وأثرها في الأمن الإنساني للمجتمع العراقي، دراسة ميدانية في محافظات ميسان والبصرة وذي قار، العراق، ٢٠١٧، ص٤٧. .

(٢٩) احمد عبد الله ، المحددات الثقافية لظاهرة تعاطي المخدرات، دار الحكمة ، القاهرة،٢٠١٥ ،ص٥٥.